

تقدير دالة الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000 – 2024م)

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية الاقتصاد والدراسات
الاجتماعية - جامعة الجنيينة

د. يوسف الحاج هارون يوسف

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية الدراسات الاقتصادية
والاجتماعية - جامعة غرب كردفان

د. معتز آدم عبدالرحيم محمد

أ. مساعد - تخصص اقتصاد - كلية العلوم الإسلامية
جامعة غرب كردفان

د. هويدا يس محمد علي يس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس العوامل المؤثرة في الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000 - 2024م). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج Eviews في التحليل، تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، يمثل الميزان التجاري المتغير التابع بينما تمثل الصادرات والواردات وسعر الصرف والتضخم المتغيرات المستقلة. أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة طردية بين كل من الصادرات وسعر الصرف والتضخم على الميزان التجاري في الأجل القصير ووجود علاقة عكسية بين الواردات والميزان التجاري في الأجل القصير والطويل. وأوصت الدراسة بزيادة صادرات السلع المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام وتقليل الواردات والحفاظ على استقرار الأسعار المحلية. الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، سعر الصرف، التضخم، السودان.

Estimating the trade balance function in Sudan during the period (2000 – 2024)

Dr.Yousif Elhaj Haroun Yousif

Dr. Mutaz Abdulrahmeen Mohammed

Dr.Howida Yassin Mohammed Ali Yassin

Abstract:

The study aimed to measure the factors affecting Sudan's trade balance during the period 2000-2024, the study employed a descriptive – analytical approach, using econometric methods for model development and the Eviews software for analysis, data were obtained from the central bureau of statistics and the annual reports of the central bank of Sudan, the trade balance was the dependent variable while exports, imports, the exchange rate, and inflation were the independent variables, the results showed a positive relationship between exports the exchange rate, and inflation, on the trade balance in the short run

, and an inverse relationship between imports and the trade balance in both the short and long run. The study recommended increasing exports of manufactured goods instead of raw materials, reducing imports, and maintaining stable domestic prices.

Keywords: trade balance – exports – imports – exchange rate – inflation.

الاطار المنهجي والدراسات السابقة :

أولاً : الاطار المنهجي للدراسة :

المقدمة:

يعاني السودان من عجز مستمر في الميزان التجاري بسبب زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، بالإضافة إلى تذبذب أسعار الصرف، وعدم استقرار الأسعار، حيث تؤثر التغيرات في كمية الصادرات أو الواردات السلعية على الفائض أو العجز في الميزان التجاري كما تؤدي زيادة سعر الصرف إلى زيادة أسعار السلع المحلية مما يؤدي لزيادة أسعار الصادرات قياساً بأسعار الواردات من السلع المستوردة، كما أن زيادة سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني تؤدي إلى زيادة أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري. وبذلك فإن تغير الصادرات أو الواردات أو سعر الصرف قد يكون له تأثيراً واضحاً على كمية وقيمة الواردات والصادرات السلعية وبالتالي حدوث فائض أو عجز في ميزان التجارة الخارجية الكلية والسلعية، كما أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على أسعار الصادرات السلعية والواردات أيضاً ويؤثر ذلك مباشرة على الميزان التجاري، لذلك تحاول هذه الدراسة تقدير دالة الميزان التجاري والمتغيرات التي تؤثر عليها في السودان خلال الفترة 2000-2024م.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة ؟
- هل تؤثر الواردات على الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة ؟
- ما هو أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة ؟
- هل يؤثر التضخم على الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة :

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى الآتي :

التعرف على مفاهيم الميزان التجاري والصادرات والواردات وسعر الصرف .
توضيح سياسة الصادرات والواردات وسعر الصرف في السودان.
تسليط الضوء على أثر تطبيق المتغيرات المذكورة على مستقبل التجارة الخارجية في السودان ومعرفة الأثر واتجاه العلاقة بين سياسات الميزان التجاري والمتغيرات المذكورة في السودان خلال الفترة 2000-2024 م .

أهمية الدراسة :

1. الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية بأن الدراسة تمثل إطار نظري وفلسفي أثر للدارسين والمهتمين في المجال، بالإضافة للإسهام العلمي المتمثل في متغيرات الدراسة وإقترانها بأدوات التحليل الكمي المستخدمة والإطار الزمني والجغرافي للدراسة.
2. الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة على الصعيد العملي أو التطبيقي من أهمية متغيرات الدراسة على الصعيد التطبيقي، وعليه فإن هذه الدراسة تمثل إطار مرجعي لصانعي السياسات ومتخذي القرارات.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة المفاهيم المتعلقة بمتغيرات النموذج ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أساليب البحث الكمي القياسي بالإعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة لقياس تقدير دالة الميزان التجاري عبر برنامج الـ EViews-10 لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

مصادر جمع البيانات :

إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة من المراجع وتقارير ومنشورات بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

نموذج الدراسة :

إعتمدت الدراسة على أسلوب الإقتصاد القياسي لقياس تقدير دالة الميزان التجاري بالإعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة ، بالإضافة للدراسات السابقة في المجال لإختيار الشكل الرياضي الذي يمكن أن يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع.
ويأخذ نموذج الدراسة الدالة الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$CB = B_0 + B_1 EX + B_2 IM + B_3 ExR + B_4 Inf + Ut$$

هيكل الدراسة :

تتكون الدراسة من ثلاثة محاور المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة والمحور الثاني الإطار النظري للدراسة والمحور الثالث الدراسة التطبيقية وتحتوي على الميزان التجاري ومحدداته في السودان .

ثانيا : نماذج من الدراسات السابقة :**1. دراسة عالية العيسوي وآخرون، (2021م):**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر أهم العوامل المؤثرة على التبادل التجاري الزراعي بين مصر والصين، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الطلب للواردات المصرية هي إجمالي الناتج المحلي المصري، الانفتاح الاقتصادي بين مصر والصين، احتياطي النقد الأجنبي المصري، ومعدل التبادل التجاري بين البلدين، أي أننا بزيادة تلك المتغيرات المشار إليها بنسبة 1 %، يحدث زيادة في كمية الواردات المصرية من الصين بحوالي 0.58 % - 1.29 % - 0.64 % على الترتيب، أما العوامل المؤثرة على الصادرات المصرية إلى الصين فهي كل من إجمالي الناتج المحلي الصيني الانفتاح الاقتصادي بين مصر والصين، والأسعار النسبية للصادرات بين البلدين. فزيادة تلك المتغيرات المشار إليها بنسبة 1 % يحدث زيادة في كمية الصادرات المصرية إلى الصين بحوالي 0.13 % - 0.23 % - 0.14 %. وبدراسة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري بين البلدين تبين وجود علاقة عكسية لكل من معدل التبادل التجاري بين مصر والصين، أي أن زيادة معدل التبادل التجاري بين مصر والصين بنسبة 1 % يحدث تناقص في قيمة العجز في الميزان التجاري بين مصر والصين بحوالي 0.09 %.

2. دراسة قصي محجوب محمد صالح (2021م) :

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة والترابط بين كل من الصادرات والواردات على معدل التضخم وأيضاً على سعر الصرف ، وقياس العلاقة بينها مع توضيح أثرها من خلال صياغة نماذج قياسية، للوصول الى نتائج وتوصيات تسهم في التقييم الصحيح وتوجه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية ، تمثلت مشكلة الدراسة في تعاطم حساسية وتأثر المستوى العام للأسعار الناتج من التقلبات في سعر الصرف والتغيرات في الصادرات والواردات والسودان ، استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي لتوضيح مفاهيم التغيرات المشمولة بالورقة وبي سعر الصرف ومعدل التضخم والصادرات والواردات، بالإضافة الى الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين بينهما باستخدام طريقة الدربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة واختبار ثلاث نماذج انحدار متعدد ، وخلصت الى ان معدل التضخم له حساسية عالية ويتأثر بصورة كبيرة بسعر الصرف مما يؤكد بان بتحول الاستهلاك الكلي واعتماده بصورة كبيرة على الواردات الخارجية من المنتجات مما يؤكد تشوه الاقتصاد السوداني كما انه يتأثر لحد ما بقيمة الواردات من السلع والخدمات وعدم تأثره نسبياً بالتغيرات في قيمة الصادرات بينما أيضاً يتأثر سعر الصرف بقيمة الواردات لنسبياً لحد ما وبقيمة الصادرات مما يؤكد بان سعر الصرف تحدد قيمته بصورة أكبر عوامل أخرى مثل المضاربات وتجارة في العملة او السلع خارج القنوات الرسمية داخليا وخارجيا. اوصت بإعادة خيكله الاقتصاد وارجاع تحويل الاستهلاك الكلي بالاعتماد على الداخل بعمل وتمويل مشاريع استراتيجية زراعية تعزز الاستهلاك.

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :**مفهوم الميزان التجاري:**

هناك العديد من التعريفات للميزان التجاري جميعها تدور حول معنى واحد، نذكر

منها الآتي:

يعرف الميزان التجاري بأنه: (قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال عام). (جلاّب، 2013م، ص15). وهناك تعريف آخر للميزان التجاري هو (الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة). (يونس، 2007م، ص112). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت قيمة الصادرات الدولة أكبر من قيمة الواردات فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا حصل العكس فكانت قيمة الواردات الدولة أكبر من قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري يكون في حالة عجز، وإذا تساوى طرفي الميزان التجاري أي الصادرات والواردات فإن الميزان التجاري يكون في حالة توازن.

كما تسعى كل الدول في أن يكون ميزانها في حالة فائض ولكن لا يتحقق ذلك دائماً، فالسمة الغالبة للميزان التجاري للدول وخاصة الدول النامية منها هو العجز وليس الفائض، فالعجز يعبر عن ضعف الصادرات مقابل الواردات مما يؤدي إلى تدفق نقدي أكبر إلى خارج الدولة مما يعني تدفق نقدي أقل إلى الداخل وبالتالي احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة إذا استمر الوضع كذلك، وكما لا يكون العجز دائماً سلبياً، فقد يكون للدولة استثمارات كبيرة في الخارج وقد تكون الدولة في مرحلة تنمية فتستورد متطلبات التنمية من معدات رأسمالية ومواد خام أكثر مما تصدر من السلع والخدمات. إن الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأخرى وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بأسعار سلع الدول الأخرى في السوق العالمية وبالتالي تتراجع الصادرات مما يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل ويستمر هذا الوضع حتى يحدث التوازن بين الصادرات والواردات. فالفائض مرغوب فيه في ظل ظروف وسياسات اقتصادية سليمة في الدولة. أما العجز في الميزان التجاري فيعني انخفاض رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ففي هذه الحالة تستورد الدولة أكبر مما تصدر للخارج، فهناك طلب متزايد على العملات الأجنبية تزداد معه عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى خفض قيمتها، فالزيادة في طلب المنتجات الأجنبية يقابله انخفاض الطلب على المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتزايد مستويات البطالة. (عبدالحاميد، 2000م، ص404).

العوامل المؤثرة على الميزان التجاري :

هناك مجموعة من العوامل تتأثر الميزان التجاري، ومن أبرز هذه العوامل:

1. الصادرات:

الصادرات هي السلع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين خارج هذه الدولة وتنتقل إليهم عبر حدودها الدولية.

أهمية الصادرات: تتمثل أهمية الصادرات في الآتي:

- حصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية وبالتالي تزيد من قدرة الدولة على الاستيراد وعلى استقرار أسعار الصرف العملة المحلية بالأجنبية.
- تساعد الصادرات للدولة على سداد إلتزاماته الخارجية.
- تساعد الدولة في تمويل السلع الرأسمالية المستوردة والضرورية لعملية التنمية من الآلات والمعدات والمواد الخام التي تساعد في زيادة معدلات النمو.

- استقرار عائدات الصادرات ونموها يساعد على التوازن في الميزان التجاري مما يساعد على الاستقرار الاقتصادي في الدولة. (محمد، 2009م، ص143)

2. الواردات:

تؤدي زيادة الواردات إلى ضغوط سلبية مستمرة على الميزان التجاري، مما يعزز من حدة العجز نتيجة لتفوق قيمة الواردات على الصادرات. ويرتبط هذا العجز بانخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الاستهلاك، مما يستلزم تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد لتحسين الميزان التجاري. (عطية، 2005م، ص179).

3. سعر الصرف:

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين داخل الدولة. (سلمى، 2015م، ص25).

4. التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية ونظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات. (المرجع السابق، ص25 - 26).

جدول رقم (1) تطور الميزان التجاري للسودان خلال الفترة 2000-2024م (بملايين الدولارات

(الأمريكية)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	العام
254	1553	1807	2000م
114	1585	1699	2001م
497 (-)	2446	1949	2002م
340 (-)	2882	2542	2003م
297 (-)	4075	3778	2004م
1933 (-)	6757	4824	2005م
2417 (-)	8073	5656	2006م
104	8775	8879	2007م
2318	9352	11670	2008م
1434(-)	9691	8257	2009م
1359	10045	11404	2010م

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	العام
420	9236	9656	2011م
5164 (-)	9230	4066	2012م
2832 (-)	9918	7086	2013م
4,757,3(-)	9,211,3	4,454,210	2014م
6,349,1(-)	9,509,1	3,169,011	2015م
5,229,8(-)	8,323,4	3,093,639	2016م
5,033,287(-)	9,133,668	4,100,381	2017
4,371,748(-)	7,850,081	3,478,657	2018
5,555,871(-)	9,290,528	3,734,657	2019
6,035,103(-)	9,837,676	3,802,573	2020
4,866,661(-)	9,894,046	5,027,385	2021
6,737,431(-)	11,094,849	3,357,418	2022
3,870,155(-)	7,498,505	3,628,350	2023
1,776,679(-)	4,911,166	3,134,487	2024

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي-2000-2024 م.

الميزان التجاري -2000-2024م:

ظل الميزان التجاري السوداني يسجل عجزاً مستمراً طيلة الفترة -2000-2024م عدا سنوات (2011، 2000، 2001، 2007، 2008، 2010 م)، والتي سجل فيها فائضاً ، ويرجع عجز الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة إلى انخفاض قيمة الصادرات قبل ظهور البترول وإلى زيادة الواردات بشكلٍ واضح بعد ظهور البترول والذهب خلال الفترة 2000-2013 م ، وإلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية المتخذة من قبل الدولة. وحتى السنوات التي أظهر فيها الميزان التجاري فائضاً طفيفاً فإن ذلك لا يتوافق مع حجم السودان وموارده وثرواته البشرية والطبيعية.

يتضح ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 4,757,3 مليون دولار في عام 2014م إلى 6,339,7 دولار عام 2015م بمعدل 33 % ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الصادرات الناتج عن انخفاض قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية وارتفاع قيمة الواردات ويتضح انخفاض العجز في الميزان التجاري من 6,340,1 مليون دولار خلال عام 2015م إلى 5,229,8 مليون دولار خلال العام 2016 م بمعدل 17,5 % ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الواردات بمعدل 12,5 % . ثم واصل الميزان التجاري عجزه في السنوات اللاحقة من 2017 حتى 2024م ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات السودانية.

جدول (2) الصادرات السودانية خلال الفترة (2000-2024م) (القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	الصادرات	العام	الصادرات
2000	1,806,708	2013	4,789,732
2001	1,698,703	2014	4,350,210
2002	1,949,115	2015	3,169,011
2003	2,542,176	2016	3,093,639
2004	3,777,764	2017	4,100,381
2005	4,824,278	2018	3,478,333
2006	5,656,568	2019	3,734,657
2007	8,879,250	2020	3,802,573
2008	11,670,504	2021	5,027,385
2009	8,257,105	2022	3,357,418
2010	11,404,280	2023	3,628,350
2011	9,688,841	2024	3,134,487
2012	4,066,499	-----	-----

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2000-2024م).

في العام 1999م شهدت الصادرات قفزة هائلة ، وذلك بسبب دخول البترول ضمن قائمة الصادرات واستمرت هذه الزيادة حتى العام 2005م حيث بلغت حوالي (4,824,278) مليون دولار .

شهد العام 2006م انخفاض في قيمة الصادرات بلغ حوالي (5,656,568) مليون دولار ، ويرجع السبب إلى إهمال القطاع الزراعي. أما العامين 2007م، 2008م فقد ارتفعت قيمة الصادرات، بل وصلت أعلى قيمة لها كانت حوالي 11,670,504 مليون دولار في عام 2008م. ثم والت الانخفاض في العام 2009م حيث وصلت قيمتها إلى (8,257,105) مليون دولار، بسبب آثار الازمة المالية العالمية في عام 2008م التي قادت إلى ركود اقتصادي عالمي، لم يستمر الانخفاض طويلاً فزادت الصادرات السودانية وبلغت (11,404,280) مليون دولار في العام 2010م، أما العامين 2011 و2012م فقد شهدت تدني ملحوظ في قيمة الصادرات حتى وصلت (4,066,499) في العام 2012م بسبب انفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات، ثم تواصل الانخفاض في الأعوام التالية من 2013 إلى أن بلغ 3,134,487 في عام 2024م ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات ومعظمها من السلع الزراعية.

جدول (3) يوضح الواردات السودانية خلال الفترة (2000 - 2024م) مليار دولار

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2000	1,553,000	2013	9,918,068
2001	1,585,000	2014	9,211,300
2002	2,446,000	2015	9,509,115
2003	2,881,915	2016	8,310,607
2004	4,075,230	2017	9,133,668
2005	6,756,820	2018	7,850,081
2006	8,073,498	2019	9,290,528
2007	8,775,457	2020	9,837,676
2008	9,351,540	2021	9,894,046
2009	9,690,918	2022	11,094,849
2010	10,044,770	2023	7,498,505
2011	9,236,008	2024	4,911,166
2012	9,475,018	-----	-----

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، تقارير مختلفة من 2000 - 2024م.

حجم الواردات السودانية في زيادة مستمرة خلال الفترة 2000-2024م حيث ارتفعت من 1,553,000، عام 2000م إلى (2,446,000) في عام 2002م. ويعزى ذلك إلى التوسع الاستثمارات في مجال البترول. حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالي 77.5 %، خلال هذه الفترة. وفي العام 2003م سجلت الواردات السودانية زيادة كبيرة بلغت حوالي (6,756,820) مليار في العام 2006 . وفي العام 2009م ارتفعت قيمة الواردات إلى 9,690,918 ألف جنيه. وفي الفترة 2011-2015م زاد حجم الواردات السودانية بصورة واضحة حيث ارتفعت من (10,044,770) عام 2011م إلى (9,509,115) عام 2016م ثم واصلت الانخفاض وبلغت في العام 2024م 4,911,166 ويرجع ذلك إلى المشكلات المالية الاقتصادية وتدهور أوضاع الاقتصاد السوداني خاصة القطاع الإنتاجي.

سعر الصرف في السودان :

ظلت سياسة سعر الصرف في السودان تشكل مثار اهتمام لصانعي ومتخذي القرارات من جهة، وللأكاديميين والباحثين وأصحاب الأعمال والعامّة من جهة أخرى لارتباطها المباشر بتكلفة المعيشة. حيث شهدت الفترة بعد انفصال الجنوب في (2011) ظهرت الفجوة الدولارية (أي الفرق بين المعروض والمطلوب من الدولار) والتي اتسعت بصورة كبيرة، إذ فقد السودان صادرات بتولية قدرة بـ6.6 مليار دولار مع ملاحظة أن عائد صادرات الذهب لا يتعدى 1.2 مليار دولار في العام، أي ما يعادل حوالي 18 % فقط من فاقد صادرات النفط ، ترتب عليها ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه، وهذا هو السبب المباشر في «الدولرة» أي استعمال الدولار بدلاً عن العملة الوطنية مما يعكس عدم الثقة في مصداقية سياسة الحكومة المالية والنقدية. كما أن هناك فجوة كبيرة بين السعر الرسمي والموازي خلال فترة الدراسة، نتيجة للارتفاع الشديد في سعر السوق الموازي،

مقارنة بالسعر الرسمي. فمثلاً في 2014 كان السعر الرسمي 6.2 جنيه للدولار والموازي 8.8 جنيه للدولار فكانت الفجوة 42 % ، قفزت إلى 85 % في 2015 ثم إلى 158 % في نهاية 2016، نتيجة لارتفاع سعر السوق الموازي إلى 11.45 و 16 جنيه للدولار حسب الترتيب. تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية وضعف شديداً في أداء الاقتصاد السوداني . هذا وقد تم قياس الأداء الاقتصادي من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية التجميعية المتعارف عليها حيث ارتفعت معدلات التضخم وإن كانت لم تصل إلى معدلات التضخم الجامح، بالمقابل توسعت عجز الميزانية العامة وارتفعت سرعة نمو الكتلة النقدية أو معدل التوسع النقدي (عرض النقود)، ومعدل البطالة وقد تدهور سعر الصرف ، وحجم الديون وعبء سداد الديون، حيث تمت مقارنة هذه المؤشرات مع تلك التي كانت سائدة خلال فترات زمنية قبل عام 1978». اعتبر «عبد الوهاب عثمان (2001، ص 12) السياسات المالية والتي فرزت عجزاً كبيراً في الموازنة العامة ويتم تمويله عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي أو عن طريق تسهيل صافي الأصول بالنقد الأجنبي تعتبر أكبر مؤثر داخلي على توسع الطلب الكلي وبالتالي لعبت دوراً هاماً في إفراز ضغوط تضخمية وضغوط على أرصدة العملات الأجنبية، وقد أشار إلى أثر تجاوزات المصارف التجارية في توليد السيولة النقدية عن طريق تجاوز السقوفات الإئمانية التي يحددها البنك المركزي على ضوء السياسات النقدية المقررة لاحتفاظ حجم السيولة في حدود السلامة المالية، أو تسهيل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل متجاوزة حجم السيولة المستهدفة (ابراهيم، 2019:4)

جدول (4) يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2000 - 2024م)

السنة	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
2000	41.9	2013	41.9
2001	25.7	2014	25.7
2003	12.6	2015	12.6
2004	30.5	2016	30.5
2005	25.2	2017	25.2
2006	72.9	2018	72.9
2007	57.0	2019	57.0
2008	269.3	2020	269.3
2009	318.2	2021	318.2
2010	138.8	2022	138.8
2011	238.3	2023	238.3
2012	187.8	2024	187.8

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، تقارير مختلفة من 2000 - 2024م

شهدت الفترة مابين الأعوام 2000 إلى العام 2011 استقرار نسبي في معدلات التضخم السنوي وشهدت الأعوام التالية 2012, 2013, 2014, 2015, 2016م تأرجح في معدلات التضخم وارتفاع هائل في معدلات التضخم في الأعوام 2018-2024م.

المحور الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة:

توصيف النموذج واختبار سكون متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات التي تم تحديدها من خلال الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحثون في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تُعنى بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي مرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج.
 - تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
 - تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.
- وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف النموذج للدراسة:

تحديد المتغيرات:

يتضمن النموذج المقترح (العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2000 - 2024م) والذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي:

1. معادلة الميزان التجاري: تشتمل على الآتي:
 - أ. الميزان التجاري: وهو يمثل المتغير التابع.
 - ب. الصادرات: متغير مستقل.
 - ج. الواردات: متغير مستقل.
 - د. سعر الصرف: متغير مستقل.
 - د. التضخم: متغير مستقل.

الشكل الرياضي للنموذج:

عند مرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج المقترح للدراسة فإن النظرية الاقتصادية لا تُعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وتبدأ صياغة هذا النموذج من خلال الاعتماد على عدد من الدراسات السابقة ونسبة لوجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد يكون شكل دالة النموذج كما يلي:

صياغة النموذج وفقاً للأشكال الرياضية التالية:

1. الدالة الخطية:

وهي الدوال الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$CB = B_0 + B_1 EX + B_2 IM + B_3 ExR + B_4 Inf + Ut \text{-----} 1$$

2. الدالة اللوغرثمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\text{Log}(CB) = B_0 + B_1 \text{Log}(EX) + B_2 \text{Log}(IM) + B_3 \text{Log}(ExR) + B_4 \text{Log}(Inf) + Ut \text{--} 2$$

حيث أن:

الميزان التجاري = (CB)

الصادرات = EX

الواردات = IM

سعر الصرف = EX

التضخم = Inf

المتغير العشوائي = Ut

منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

Auto regressive Distributed Lag

أو تسمى بمنهجية إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bouns Test) والتي إقترحها (Pesaran) وآخرون. حيث وضع (Pesaran) منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي (Auto regressive Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها.

وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل الأخرى بالعديد من المزايا أهمها:

1. تمتاز منهجية LDRA بإمكانية الجمع بين متغيرات ذات أكثر مستوى من الإستقرار مثل I(1) و I(0)، ولا يشترط أن تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0)، وليس أي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، أو رتبة أعلى.
2. نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل. بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
3. كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية (Schwarz Bayesian Criteria) والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية (Optimal Lag Length).
4. كما إن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (Error Correction Model) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو إضطراب نتيجة لأمر طارئ.
5. إن منهجية ARDL تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي وبالتالي فإن النتائج التي يتم الحصول عليها من تقدير نموذج (ARDL) تُعد كفاءة وغير متحيزة.
6. تمتاز منهجية ARDL بإمكانية تطبيقها على عينات صغيرة الحجم.

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة:

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (ديكي فولر) و(فيليب بيرون) (Phillip&Peron) عند مستوي معنوية 5 % نتائج اختبارات جذور الوحدة results of Unit Root tests جدول (5) يوضح نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ديكي فولر) لمتغيرات الدراسة.

المتغير	القيمة الحرجة 5 %	القيمة الاختبارية	مستوى الاستقرار
الميزان التجاري	-3.690814	-7.533823	الفرق الثاني
الصادرات	-3.710482	-4.706432	المستوى
الواردات	-3.658446	-4.011136	الفرق الأول
سعر الصرف	-3.733200	8.974446	الفرق الأول
التضخم	-3.658446	-5.582372	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثون باستخدام برنامج (E-Views)

يتضح من الجدول رقم (5) لقد تم استخدام اختبار (ديكي & فولر). لذا تم قبول القيمة المطلقة لفرضية التكامل من الدرجة صفر عند مستوي معنوية (5 %) لمتغير (الصادرات) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغيرات (-4.706432) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5 % والبالغة (-3.710482) مما يعني ان متغير (الصادرات) مستقر في مستواه. كما تم قبول القيمة المطلقة لفرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوي معنوية (5 %) لمتغيرات (الواردات، سعر الصرف، التضخم) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغيرات على التوالي (-4.011136)، (-8.974446)، (-5.582372) وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوي معنوية 5 % والبالغة على التوالي (-3.658446)، (-3.733200)، (-3.658446) مما يعني ان متغيرات (الواردات، سعر الصرف، التضخم) مستقر في فروقها الأولى. وأخيراً تم قبول القيمة المطلقة لفرضية التكامل من الدرجة الثانية عند مستوي معنوية (5 %) لمتغير (الميزان التجاري) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغيرات (-7.533823) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5 % والبالغة (-3.690814) مما يعني ان متغير (الميزان التجاري) مستقر في فروقه الثانية.

إختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة:

جدول (6) يوضح إختبار الحدود Bound Test

عدد المتغيرات	4	
القيمة المحسوبة value	47.03973	
الإختبار الإحصائي	F-statistic	
الحد الأعلى (I(1)	الحد الأدنى (I(0)	Significance
3.09	2.2	10 %
3.49	2.56	5 %
3.87	2.88	2.5 %
4.37	3.29	1 %

المصدر: إعداد الباحثون باستخدام برنامج (E-Views)

بناءً على النتائج الإحصائية بالجدول (6) نجد أن القيمة المحسوبة لإختبار Bound Test وإن قيمة (F) المحسوبة تساوي (47.03973) وهي أكبر من القيمة الحرجة لإختبار Bound Test حتى عند مستوى الإحصائية 1 % وهي تعتبر دلالة على أن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفصلة الى المتغير التابع الميزان التجاري.

تقدير دالة الميزان التجاري:

لتحديد العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2003 - 2024) فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادي (E-views)، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لأنه أكثر دقة وعمل على معالجة المشاكل القياسية وقد تمثّل في الصيغة التالية:

$$CB = B_0 + B_1 EX + B_2 IM + B_3 EXR + B_4 Inf + Ut \text{-----} 1$$

حيث ان:

حيث ان:

الميزان التجاري = (CB)

EX = الصادرات

IM = الواردات

EX = سعر الصرف

Inf = التضخم

Ut= المتغير العشوائي

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (ARDL) لتقدير الدالة، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولاً. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

الجدول رقم (7) يوضح نتائج التقييم الاقتصادي لدالة الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعام	التقييم الاقتصادي
C	58806.12	يتفق مع النظرية الاقتصادية
(y(-1	-0.658195	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X1(-2	0.664386	يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X2(-1	-0.647136	يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X3(-1	3560.416	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X4(-1	2328.113	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
	الأجل الطويل	
*(Y(-1	-1.658195	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X1(-1	1.669322	يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X2(-1	-1.678124	يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X3(-1	1936.935	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
(X4(-1	1946.689	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (7) إن بعض قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

- قيمة الثابت بلغت (58806.12) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة الميزان التجاري عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

- قيمة معامل الميزان التجاري لفترة سابقة في الأجل القصير بلغت (0.658195-) وهي قيمة سالبة ولا تتفق مع النظرية الإقتصادية، أما قيمة معامل الميزان التجاري لفترة سابقة في الأجل الطويل بلغت (1.658195-) وهي كذلك لا تتفق مع النظرية الإقتصادية ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات في الاقتصاد السوداني في أغلب السنوات.
- قيمة معامل الصادرات لفترة سابقة في الأجل القصير بلغت (0.664386) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات والميزان التجاري وهي لا تعبر على الواقع ولكنها تتفق مع النظرية الإقتصادية. أما الصادرات في الأجل الطويل بلغت قيمته (1.669322) وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.
- قيمة معامل الواردات لفترة سابقة في الأجل القصير بلغت (0.647136-) وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية، أما في الأجل الطويل بلغت (1.678124-) وهي قيم سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية، وكلاهما تتفقان مع النظرية الإقتصادية.
- قيمة معامل سعر الصرف في الأجل القصير بلغت (3560.416) وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية، وكذلك في الأجل الطويل بلغت قيمته (1936.935) وتدل على وجود علاقة طردية، وكلاهما لا تتفقان مع النظرية الإقتصادية. ولكنهما يعبران تماماً عن الواقع حيث يؤدي إرتفاع سعر الصرف إلى تقليص الميزان التجاري وذلك لإنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما أدى لعجز الميزان التجاري وانخفاض في الطلب على العملة.
- قيمة معامل التضخم في الأجل القصير بلغت (2328.113) وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية، وكذلك في الأجل الطويل بلغت قيمته (1946.689) وتدل على وجود علاقة طردية، حيث إنهما تعبران تماماً عن الواقع حيث يؤدي إرتفاع التضخم على خفض قيمة العملة المحلية وبالتالي تصبح السلع أعلى سعراً مما يقلل من القدرة التنافسية والطلب عليها وبالتالي عجز الميزان التجاري وذلك لإنخفاض الصادرات. وهذا تجلي في غالبية سنوات الدراسة حيث يرجع إلى عدم الإستقرار السياسي في السودان وتداييات إنفصال جنوب السودان.

ثانياً. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

الجدول رقم (8) يوضح نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغير	قيمة t	المعنوية	النتيجة
C	0.675000	0.5136	غير دال احصائياً
(Y(-1	-5.671729	0.0001	دال احصائياً
(X1(-1	5.764122	0.0001	دال احصائياً
(X2(-1	-5.935059	0.0001	دال احصائياً
(X3(-1	9.186711	0.0000	دال احصائياً
(X1(-1	8.184950	0.0000	دال احصائياً

الأجل الطويل

المتغير	قيمة t	المعنوية	النتيجة
$(Y(-1)^*$	-14.28882	0.0000	دال احصائياً
$(X1(-1$	14.22818	0.0000	دال احصائياً
$(X2(-1$	-13.94533	0.0000	دال احصائياً
$(X3(-1$	8.536906	0.0000	دال احصائياً
$(X4(-1$	7.701263	0.0000	دال احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (8) لنتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي ما يلي:

أ. معنوية المعالم المقدرة:

ثبوت معنوية المعالم في الدالة في الأجلين القصير والطويل، حيث نقبل الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار (t) أقل من (5 %).

ب. معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية 5 % ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة (F (6287.686 بمستوي معنوية (0.000000) وهي اقل من مستوي المعنوية (0.05).

ج. جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد (R^2 (R-Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.99) وهذا يعني أن 99 % من التغيرات في المتغير التابع (الميزان التجاري) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الصادرات، الواردات، سعر الصرف، التضخم) بينما (1 %) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة في المتغير العشوائي، وهذه دلالة على جودة توفيق العلاقة بين (الصادرات، الواردات، سعر الصرف، التضخم) والميزان التجاري.

ثالثاً. التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين او (عدم ثبات تباين حد الخطأ):

الجدول رقم (9) يوضح اختبار مشكلة اختلاف التباين

0.7600	(Prob. F(1,18	0.096232	F-statistic
0.7443	(Prob. Chi-Square(1	0.106356	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (9) والذي يستعرض نتائج اختبار (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic)

لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائياً عند مستوي الدلالة 5 %، إذ بلغت قيمتها (0.7600) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين ونرفض الفرض البديل (H_1).

الجدول رقم (10) يوضح اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي

0.5840	(Prob. F(2,9	0.571301	F-statistic
0.3064	(Prob. Chi-Square(2	2.365729	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (10) والذي يستعرض نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) لاكتشاف مشكلة الارتباط التسلسلي بين المتغيرات المستقلة فإن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائياً عند مستوي الدلالة 5 %، إذ بلغت قيمتها (0.5840) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي ونرفض الفرض البديل (H_1).

النتائج:

- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الصادرات والواردات وسعر الصرف والتضخم والميزان التجاري.
- أثبتت الدراسة أن قيمة معامل الميزان التجاري لفترة سابقة في الأجلين القصير والطويل لفترة سابقة سالبة هي تتفق مع واقع الاقتصاد السوداني.
- أكدت الدراسة أن قيمة معامل الصادرات لفترة سابقة في الأجل القصير والطويل بلغت (0.664386) و(1.669322) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات والميزان التجاري وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- أكدت الدراسة أن قيمة معامل الواردات لفترة سابقة في الأجل القصير والطويل سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية، وكلاهما تتفقان مع النظرية الاقتصادية.
- أثبتت الدراسة أن قيمة معامل سعر الصرف لفترة سابقة في الأجل القصير والطويل بلغت (3560.416) و(1936.935) وهما موجبتان وتدلان على وجود علاقة طردية، وكلاهما لا تتفقان مع النظرية الاقتصادية.
- أثبتت الدراسة أن قيمة معامل التضخم لفترة سابقة في الأجل القصير والطويل بلغت (2328.113) و(1946.689) وهما موجبتان وتدلان على وجود علاقة طردية، وكلاهما لا تتفقان مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات :

- العمل على زيادة الصادرات وتحديد صادرات السلعة المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام.
- تقليل الواردات والتركيز على استيراد مدخلات الإنتاج.
- ضرورة تنويع المنتجات المصدرة بدلاً من الاعتماد على موارد محدودة، وتقديم حوافز للمصدرين لزيادة قدرتهم التنافسية.
- الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية (التضخم) وتكلفة الإنتاج (عمالة، ومواد خام) لضمان بقاء السلع المحلية قادرة على المنافسة السعرية.

المصادر و المراجع:

- (1) أحمد عبد الله إبراهيم، محددات سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة من 1978 إلى 2017، ورقة عمل ، المنتدى الاقتصادي ووزارة التعليم العالي ، 2019
- (2) جلاب، رشا محمد صديق، أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1970 - 2010م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، 2013م.
- (3) سلمى، دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015م.
- (4) قصي محبوب محمد صالح (2021م) العلاقة ما بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والديزان التجاري في السودان للفترة 1999-2017م ، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 03 / العدد: 02 .
- (5) عبد الحميد، عبدالمطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
- (6) عطية، عبد القادر محمد ومقلد، رمضان محمد أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، 2005م.
- (7) العيسوي، عالية وآخرون، العوامل المؤثرة على التبادل التجاري الزراعي بين مصر والصين، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، جامعة قناة السويس، العدد (7)، 2021م.
- (8) محمد، عماد سليمان شريف، الآثار الاقتصادية للنفط على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الدولة (1998 - 2007م)، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م.
- (9) يونس، محمد محمود، الاقتصاديات الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
- (10) تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفة .
- (11) تقارير الجهاز المركزي للإحصاء ، السودان لسنوات مختلفة .